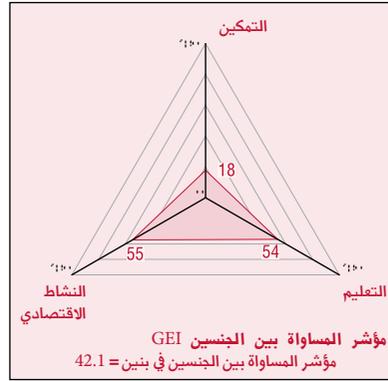
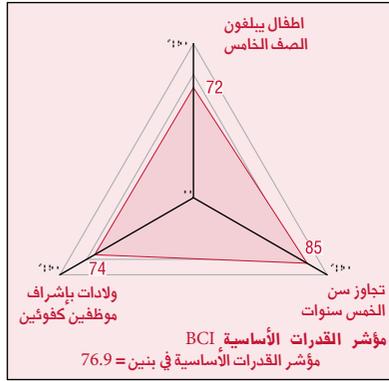


المجتمع المدني إلى المقدمة

كان للأزمات العالمية المتعددة آثار مختلفة على اقتصاد بنين، فيما أصبح سكانها عموماً أكثر ضعفاً وهشاشة أمام تأثيرات الأزمات، لاسيما الأكثر فقراً منهم. وقد عمل المجتمع المدني كشريك أولاً وهمزة وصل ثانياً مع الحكومة، في تعزيز السبل لمكافحة الأزمة، وتحقيق ثورة خضراء جديدة، وتوفير برامج تغذية للمدارس. وقد عزز المجتمع المدني أيضاً الاستثمار في الزراعة، ومكافحة التغير المناخي، وكذلك في التبادل التكنولوجي.



الراصد الاجتماعي، بنين

في جميع أنحاء البلاد تضيق الخيارات شيئاً فشيئاً؛ فتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمعونات العامة للتنمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، قد تلاشت كلها.

وقد عبر الرئيس "يايي بوني" وهو مصري سابق، عن تحفظه واستيائه، عندما سعى الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى تخفيف الأزمة المالية عن الولايات المتحدة بوضع 710 بلايين دولار تحت تصرف بنوك أميركية كبيرة تواجه الإفلاس. وهي السياسة التي حدا حذوها الاتحاد الأوروبي الذي قدم أكثر من تريليون و300 ألف يورو (1.7 تريليون دولار) كخطة إنقاذ. ويسؤاله ساخرًا من أين تأتي هذه الأموال؟ تنبأ الرئيس "بوني" بأن أفقر بلدان العالم، سينتهي بها الحال إلى دفع ثمن الأزمة على المدى الطويل. واستجابة لتهديد حسن عيش من يعانون أصلاً من سوء العيش، دعا الرئيس إلى حكم أفضل للعالم، وإلى إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك المقاعد الأفريقية في مجلس الأمن⁽¹⁾.

الأزمات المالية والغذائية

في بنين، تعد السلة الغذائية الأساسية للأسرة بعيدة المنال. فقد اندحر شحن المواد الغذائية من المناطق الريفية إلى المدن، فيما ازدادت تكاليف مواد البناء. وقد توقف

(1) راجع:

www.togocity.com/article.php3?id_article=3138.

تدابير الدولة

على غرار ما فعلته في عام 2008، استجابت الحكومة للأزمة الغذائية هذا العام باستقطاعات من الضرائب، وخلق احتياطات غذائية مؤقتة من خلال المكتب الوطني للأمن الغذائي. وقد سهلت هذه التدابير جزئياً من تأثيرات الأزمة في العام 2008. ومع ذلك، فإن المنتفعين الرئيسيين من هذه التدابير كانوا هم التجار الذين واصلوا بيع السلع بأسعار باهظة، وحققوا أرباحاً كبيرة على حساب المستهلكين والدولة.

وفي تدابير أخرى، علقت الدولة ضريبة القيمة المضافة، وأدخلت الدعم على بعض المواد الغذائية (على سبيل المثال، 25% للأرز، واللبن والسكر) بالإضافة أيضاً إلى وضع ضوابط الأسعار. وللمساعدة في إنفاذ هذه التدابير، أطلقت الحكومة حملة توعية وطنية عامة، ووجهت المكتب الوطني للأمن الغذائي نحو فتح مكاتب له في 77 بلدية بهدف مراقبة الأسعار.

وبذلت الحكومة أيضاً جهداً على المستوى

عدد من مشاريع البناء، بما فيها مشاريع تابعة للحكومة. وقد اضطرت الحكومة إلى استخدام قوتها للسيطرة على مواد البناء من أجل مشاريعها الأكثر أهمية. وقد اضطرت القرى الريفية، خصوصاً الفقيرة منها، إلى استنفاد مواردها الاقتصادية. ولم تعد قادرة على الاستثمار في التعليم والصحة الأسرية.

وقد كان لزيادة تكلفة برميل النفط، وتطوير الوقود الحيوي، والمضاربة المالية الدولية، أن تدفع العالم بأسره، خصوصاً أفريقيا، إلى غياب أزمة غير مسبوق في العام 2008. وقد تأثرت بنين بالزيادة العامة في أسعار المنتجات الأساسية، فقد اشتعلت أسعار الذرة المنتج الأكثر استهلاكاً، بنسبة 220%. وفاقم العجز من صعوبة الوضع، حيث أدى انخفاض الإنتاج الزراعي وتزايد الطلب عليه إلى حركة شرائية كبيرة للمواد الغذائية المنتجة محلياً، وقلل من معدل توزيعها على المستهلكين، خصوصاً المستضعفين منهم والأكثر فقراً.

الوطني، للسيطرة على ارتفاع تكاليف العيش. وهو جهد غير مركزي، تم من خلال لجان وزارية ومجتمعية. كما انتفعت الدولة أيضاً من التبرعات الرئيسية للأرز والذرة، الواردة من ليبيا ودول الخليج.

وعلى الرغم من هذه التدابير، فإن المستهلكين الضعفاء لم ينتفعوا سوى بالنزير القليل من الدعم، وظلوا يعانون صعوبات كبيرة في الحصول على الغذاء. وفشلت الحكومة في توفير ما وعدت به من أموال مخصصة للجان التي كانت من دون فاعلية. ويتم في الوقت الحالي تنفيذ برنامجين طويلي المدى؛ لتخفيف الأزمة الغذائية: البرنامج العاجل لتدعيم الأمن الغذائي، والذي تصل ميزانيته إلى 128 مليون دولار، وبرنامج التنوع الزراعي لرفع قيمة الأودية، وتقدر تكلفته بنحو 20.5 مليون دولار.

دور المجتمع المدني

إن الحملات التي شنتها الحكومة للتقليل من حدة الأزمة وتكاليف العيش المرتفعة، لاقت دعماً من منظمات المجتمع المدني. فقد تعاونت جمعيات المستهلك مع الدولة في مراقبة الأسعار، وساعدت في صياغة مقترحات، من خلال مشاركتها في عمل اللجان التي ترأب تكاليف العيش، ونشر بيانات صحفية، وتنظيم مؤتمرات صحفية.

أزمة الطاقة

استجابة للارتفاع الحاد في أسعار النفط في السوق العالمية، يستخدم السكان وقوداً مخلوطاً وأكثر تلوثاً، يعرف باسم كبايو kpayo. ونادراً ما يتم زيارة محطات الخدمات الرسمية لبيع المنتجات النفطية، وهو ما يخفض من دخل الدولة.

وارتفاع أسعار الوقود يمثل عبئاً ثقيلاً في بلد، تتمتع فيها واحدة فقط تقريباً، من كل خمس أسر (22.4%) بإمكانية الحصول على مورد عام للكهرباء. وذلك وفقاً للتعداد العام لسنة 2002 للسكان والموئل (RGPH-3). أما النسبة الباقية (77%) فتعتمد على إضاءة تستخدم النفط. وفي هذا السياق يبدو أن بنين لم تتعلم شيئاً من الأزمة السابقة. فبعد انتظار ما يقرب من عام لحل يأتي من

الخارج وبشكل رئيسي من خلال الوصلة بين شركة نيجيريا للتحويل وشركة بنين الكهربائية قررت الدولة، وعلى نحو متأخر، طلب توربينات تعمل بالجاز. وهو ما يستغرق وقتاً طويلاً إلى حد ما.

وقد دعمت الدولة سعر النفط لفترة معقولة، إلى أن أعلنت أن هذا الدعم أصبح في عداد المستحيل. وعندما هبطت أسعار النفط عالمياً، قامت الحكومة في خطوة منها لإثراء الناس عن بيع وقود الكبايو بطريقة غير رسمية، والذي يسبب مشاكل عديدة للسكان بإعلان بيع النفط بسعر التكلفة.

واستجابة لاتفاقيات اللجنة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، في مؤتمرات القمة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2001 وكانون الثاني/يناير 2006 لتبادل الطاقة الكهربائية لتلبية الطلب المتنامي في المنطقة، أسست الدول الأعضاء المشروع الدولي للطاقة غانا توجو بنين، بقوة 330 ك فولت. ويهدف هذا المشروع، الذي يتطلب استثماراً مالياً ضخماً، إلى تشجيع عملية المتاجرة في الكهرباء كسلعة، وتحسين التوزيع، والمساعدة على تقليل تكلفة الإنتاج، وتغطية العيوب في محطات الطاقة الهيدروكهربائية أثناء فترات الجفاف.

فضلاً عن ذلك، فإنه في إطار استراتيجيتها للنمو وتخفيف حدة الفقر (SGRP)، بدأت الحكومة بإصلاحات في قطاع الطاقة الكهربائية، لتزويد على المدى الطويل من الكفاءة، وتوفير مستوى من التوزيع مرضياً كما وكيفا. كما أدخلت الحكومة أيضاً حوافز ضريبية، لتشجيع القطاع الخاص على امتلاك موارد توليد كهرباء من الجمعية البنينية للطاقة الكهربائية.

الأزمة المناخية

تأخذ الأزمة المناخية في بنين شكل التباينات المتزايدة في سقوط الأمطار، والانخفاض في معدل السقوط السنوي للأمطار (من المتنبأ أن يخفض بنسبة 15% بحلول العام 2025) في شمال شرقي البلاد، والارتفاع في الظواهر الحادة، مثل الأمطار الثقيلة والعواصف، وتقلص فصل الأمطار، والتأخر وعدم الانتظام في بداية هطول الأمطار، والارتفاع في متوسط الحرارة على

المدى الطويل (بزيادة من درجة واحدة إلى درجتين بنهاية القرن الحادي والعشرين). هذه التغيرات سيكون لها تأثيرات سلبية على الزراعة، واحتياطي الماء، والنظم البيئية لبحيرات بنين الجنوبية، وأيضاً على السواحل، والحدائق والمحميات الطبيعية. فثلاثة أرباع مدينة ميناء "جراند بوبو" قد غرق بالفعل. أما العاصمة "كوتونو" الواقعة شرقي الميناء، فقد تأكلت تماماً. وتتنبأ بعض السيناريوات للفترة من 2035 2050 بأن التآكل سيصل إلى 40 سم.

ومن المتوقع أيضاً أن تعاني البلاد على مستوى التنوع الحيوي. فهناك انخفاض كبير في هطول الأمطار شمالي خط 8، سيقلل من تبادل الطبقات بنسبة 20% إلى 40%. كما أن ذلك سيؤدي إلى استغلال مكثف لاحتياطي المياه على "هضبة كالافي" التي ستزيد من التلخل الملحي.

وتشير التنبؤات إلى أنه بحلول العام 2025، سيرتفع عدد السكان الذين يعيشون في المدن من 37% إلى 52%. ومن ثم فإن البلاد تحتاج، على نحو عاجل، إلى مراجعة نظم النقل الحضري، واستخدام الطاقة، وتقليل التلوث. وسيكون للتغير المناخي أثر مباشر على الإنتاج الزراعي. فمن المتوقع أن ينخفض ناتج الأرز بنسبة 25% بحلول العام 2025، والفاصوليا بنسبة 15%، بينما سيزيد إنتاج "اليام" yams، الغذاء الأساسي في وسط بنين، بنسبة 4%. فإذا ثبتت دقة هذه السيناريوات، فإن ما بين 50% و60% من سكان جنوب بنين سيواجهون نقصاً في الغذاء، جنباً إلى جنب معاناة ما بين 29.9% و33% من سكان المناطق الوسطى من الأمر نفسه.

ولتأمين الاستغلال المستدام للأحواض المائية في الشمال الغربي، قامت الحكومة مدعومة من هيئة التعاون الفني الألمانية، بتدشين مشروع ProCGRN. وهو مشروع استكشافي لحماية وإدارة الموارد الطبيعية. ويركز على أربعة مجالات رئيسية:

- رفع الوعي بأثر التغير المناخي على الظروف المعيشية، وسط الجماعات المستهدفة، ووسائل التكيف معه؛
- تعزيز الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار

- تعزيز الإنتاج، وتحويل واستهلاك الغذاء المحلي؛
- تشجيع السكان المحرومين على أن يصبحوا نشطاء اقتصادياً، من خلال مبادرات توليد الدخل، وتطوير مبادرات القروض الصغيرة.

بخصوص التغير المناخي

- تعضيد قوى الفاعلين القيايين في القضية، وأصحاب المسؤوليات، في ما يتعلق بالتغير المناخي على المستوى الوطني والوزاري والمجتمعي؛
- وضع استراتيجية للتعامل مع المشكلات الناجمة عن التغير المناخي، والتي تشمل خططا للتحرك على كافة مستويات الدولة؛
- دمج موضوع التغير المناخي في المناهج التعليمية في المراحل الابتدائية والثانوية والفنية؛
- دعم المنظمات غير الحكومية التي تعد الصلة الحقيقية بين الحكومة والمجتمعات المحلية؛
- بدء بحوث معمقة في ما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمعرفة المحلية التي يمكن أن تسهل من التكيف مع التأثيرات السلبية للتغير المناخي.

وقد نفذت جماعات المجتمع المدني حملات رفع الوعي في مناطق سكنية عديدة، في ما يتعلق بتدهور مستقعات الأشجار التي تقلل من إنتاجية المستقعات، ومن ثم تهدد النظام البيئي.

توصيات:

بخصوص الأزمة الغذائية

- الاستجابة الفورية للحاجة الملحة للغذاء، والوقاية من سوء التغذية؛
- تطبيق ثورة خضراء جديدة، تزيد وبشكل كبير من الإنتاج الزراعي بدون استنزاف التربة، وتدعيم صغار المزارعين كأمم ضروري للنمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الجوع؛
- إدخال برنامج غذائي وطني للمدارس؛ لاستخدام المواد الغذائية المنتجة محلياً، وضمان تلبية الحاجات الغذائية من خلال برامج تغذية وطنية؛
- الزيادة الكبيرة في الاستثمار في البحوث الزراعية، وخصوصاً البحوث المتصلة بمجالات المحاصيل عالية الإنتاج، والماشية، وأيضاً بالتكنيكات الزراعة المستدامة، والتحكم في المياه. مع الاهتمام الخاص بالتأثيرات المحتملة للتغير المناخي؛

لتقليل التعرية أو التحات/التآكل، وتحسين تنقية المياه؛

- زيادة توافر مياه الشرب، والموارد المائية للزراعة؛
- نشر النتائج التي يتم إنجازها.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أعدت بنين برنامج عمل وطنياً للتكيف (NAPA) مع التغير المناخي، وتلفت ملايين و100 ألف دولار من صندوق البيئة العالمي لتنفيذه. وقد تم مناقشة التغير المناخي في اجتماع خبراء من البلدان الأقل نمواً، في آذار/مارس 2009. وقد دعا الخبراء إلى وجود ضمانات لتنفيذ التدابير الرئيسية ذات الطبيعة الملحة والمباشرة، المتضمنة في برامج العمل الوطني للتكيف مع التغير المناخي. وقد ذكر أن 39 من بين 48 دولة الأقل نمواً، قد أتموا في كانون الأول/ديسمبر 2008 برامجهم الوطنية للتكيف. ولكن بوتان فقط قد بدأت في تنفيذ برنامجها. وهذا مؤشر على صعوبة وتعقيد تطبيق التدابير الرئيسية للتكيف. ووفقاً لوزير البيئة وحماية الطبيعة، "جاستين آدينماي"، فإن أحد النقاط الحرجة عند تنفيذ برنامج العمل الوطني للتكيف، هو وصول البلدان الأقل نمواً إلى الأموال، وتعبئة الموارد المالية اللازمة والمكملة، لاسيما الإسهام الوطني الذي يضمن تحقيق تدابير التكيف على أرض الواقع.